

الأداة " أمّا " الشرطية ، وتفصيلها في اللغة العربية أ. السيد حسين مسعود عبد السيد - قسم اللغة العربية كلية التربية جامعة وادي الشاطئ.

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والآه.
أمّا بعد :

فهذا بحث وجيز أُريد به بيان أنواع (أمّا) والفروق بينها، جامعاً لأشتاتها.
اسميته: (الأداة « أمّا » الشرطية ، وتفصيلها في اللغة العربية) ، فأقول
مستعينا بالله الكريم :

تعريفها: لغة : « أمّا : بالفتح فتوجب كل كلام عطفه كإجاب أوّل الكلام
وجوابها بالفاء »(1) ، يقول ابن منظور: " أمّا : من حروف الابتداء ، ومعناها الإخبار
«(2) ، وهي حرف يستخدم لتفصيل ما أجمله المتكلم نحو : " جاءني إخوانك ، فأما زيدٌ
فأكرمته ، وأما خالدٌ فأهنته ، وأما بكرٌ فاعترضتُ عنه « . والأخذ في كلام مستأنف(3)
، أو الانتقال من أسلوب كلامي إلى أسلوب كلامي آخر نحو قول الخطيب أو الكاتب
: " أمّا بعدُ ؛ للدلالة على الانتقال من مجال كلامي سابق إلى مجال كلامي جديد «(4)
، و« أمّا » بالفتح والتشديد - ويجوز قلب ميمها الأولى ياءً ؛ فراراً من التضعيف لما
في ذلك من الثقل(5) كقول عمر بن أبي ربيعة :

رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَصَتْ فَيَصْحَى ، وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيُخْصِرُ⁶

أمّا - بين البساطة والتركيب : اختلف العلماء في ماهية « أمّا » من حيث التركيب
والبساطة ، فقال فريق إنّها بسيطة يقول الهروي : « أمّا ، أمّا : المفتوحة فهي حرف
واحد «(7) ، وقال فريق إنّها مركبة ، يقول المرادي : « وذهب ثعلب إلى أنّ « أمّا
« جزآن ، وهي : « إن » الشرطية و « ما » حذف فعل الشرط بعدها ففتحت
همزتها مع حذف الفعل وكسرت مع ذكره «(8) ؛ لكنّ الهروي يرى أنّها « أمّا »
أخرى بقوله : « وفي كلام العرب « أمّا » أخرى ، وهي مركبة من حرفين من أن

، وما «(9)» ، ولا تكون «أما» هذه إلا مفتوحة ، والخبر منصوب على خبر كان المحذوفة المضمرة ، ومنه قول الشاعر :

أبا خراشة أما كنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبغ (10)

أما : مركبة من حرفين ؛ « أن » المصدرية و « ما » الزائدة ؛ المعوض بها عن « كان المحذوفة ، أنت : ضمير منفصل ، اسم كان المحذوفة . ذا : خبر كان المحذوفة منصوب ؛ وعلامة نصبه الألف ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وذا : مضاف ونفر مضاف إليه مجرور ، والأصل : لأن كنت ذا نفر (11)

بيد أنه احتج الجمهور بأن الأصل البساطة ، والتركيب ادعاءً يفتقر إلى دليل ؛ ولذا قال السيوطي : « الأصح أنها حرف بسيط ، وقيل : مركب من « أم » و « ما » ، معناه مهما يكن من شيء فهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معاً بعد حذفهما » (12) .

أما - ومعنى الشرط : كلام العلماء عن هذا المعنى فيه تردد ، بعضهم يقول عنها حرف شرط¹³ ، وبعضهم يقول عنها حرف متضمن معنى الشرط (14) . وفي المغني قال ابن هشام : « ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول ... في أما : حرف شرط وتفصيل وتوكيد » (15)

بيد أن أبا حيان قال في الارتشاف : « باب في أدوات يحصل بها التعليق ، وليست من أدوات الشرط وهي « أمّا ، ولّمّا ، ولوّ ، ولوّلاً » ، أمّا « فحرف بسيط مؤول من حيث التقدير باسم شرط قدرها الجمهور بمهما يكن من شيء » (16) ، فابن هشام عدّها حرف شرط من حيث الشبه بأدوات الشرط ؛ للزوم الفاء جوابها ، قال ناظر الجيش : « لأنّ النّحاة إنّما دلّهم على أنّها شرط لزوم « الفاء » بعدها » (17)

وأبو حيان نظر إلى كونها غير معدودة في كتب المتقدمين في أدوات الشرط ، غير أنّه حصل بها التعلق فحصل بها معنى الشرط ، ونقل عن الدماميني قوله عنها : « حرف فيه معنى الشرط ، صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط . » (18)

أما - بين الشرط والجزاء : المشهور أن « أمّا » حرف شرط ، أو متضمنة معنى الشرط (19) ، بيد أن أبا حيان أورد في الارتشاف ما يفيد الخلاف بين البصريين والكوفيين في كونها حرف شرط ، أو حرف جزاء (20) .

وأوماً إلى ذلك السيرافي في شرحه (21) لكتاب سيبويه ، الذي جاء فيه : « وأما » فيها معنى الجزاء . كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق . ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً . « (22) ، فهل معنى كلامه أنها بمعنى الشرط أو الجواب ، الذي هو الجزاء في بعض إطلاقات النحويين؟ احتمالان يدل عليهما سياق كلام أبي حيان في الارتشاف .

بيد أن جمهور النحاة على أنها حرفٌ بسيطٌ فيه معنى الشرط ، مؤول بـ « مَهْمَا يُكُنْ مِنْ شَيْءٍ » ؛ لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل شرط تفسيراً لمعنى كلام سيبويه الأنف الذكر (23).

معنى كون « أما » بمعنى « مَهْمَا » : قال المبرد في المقتضب : « معنى أما : مهما يكن من شيء » (24) ، أخذ من كلام سيبويه ، وليس المقصود أنهم كذلك لفظاً ومعنى ؛ بل المقصود التوافق في معنى الشرط والتعلق ؛ أي : أن موضعها صالح لهما ، وهي قائمة مقامهما ؛ لتضمنها معنى الشرط (25) ، فإذا قلت : « أما زيدٌ فمنطلقٌ » ، فالأصل : « إن أردت معرفة حال زيدٍ فزيدٌ مطلقٌ » ، حذف أداة الشرط وفعل الشرط ، وأنيبت « أما » مناب ذلك . يقول ابن مالك : « أما - وفيها معنى الشرط والتفصيل ، وتقدر بـ « مهما يك من شيء » ، ولا يليها فعلٌ ؛ لأنها قائمة مقام حرف الشرط ، وفعل الشرط ، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ، ولم يعلم بقيامها مقامه » (26) ، وقال الرضي في شرحه للكافية : « وأما تفسير سيبويه لقولهم : أما زيدٌ فقائمٌ بمهما يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ لأن « أما » بمعنى « مَهْمَا » وكيف ، وهذه حرف و « مَهْمَا » اسم بل قصده إلى المعنى البحث ؛ لأن معنى مَهْمَا يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ : إن كان شيء فزيدٌ قائمٌ : أي هو قائم البتة » (27) . ونحوه قول الخضري : « المراد أنها نائبة عنها وقائمة مقامها... لا أنها بمعناها جميعاً ؛ لأنها حرفٌ فكيف تكون بمعنى اسم وفعل » (28) .

أما - ودلالاتها على التفصيل : معنى التفصيل غالب في أحوالها (29) ، كقوله - تعالى - : (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ) (وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ) (وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ) (30) فقد فصلت « أما » أحوال الخضر مع موسى - عليهما السلام - . وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً نحو : أما زيدٌ فمنطلقٌ (31) . قال المرادي : « إنها قد ترد حيث لا تفصيل فيه كقولك : أما زيدٌ فمنطلقٌ ... وهي حرف إخبار مضمَّن معنى الشرط ، فإذا قلت : أما زيدٌ فمنطلقٌ ، فالأصل : (إن

أردت معرفة حال زيدٍ ، فزيدٌ منطلقٌ) حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أمّا مناب ذلك»⁽³²⁾ ، وعليه فقول ابن مالك : « وأما حرفُ تفصيلٍ ... فهو كثير »⁽³³⁾ فعلى سبيل التعليل . قال الزركشي مفصلاً اختلاف العلماء في دلالة أمّا على التفصيل : « وَأَخْتَلَفَ فِي تَعَدُّدِ الْأَقْسَامِ بِهَا فَقِيلَ : إِنَّهُ لِأَزِمٍ وَحُمِلَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا)⁽³⁴⁾ ، عَلَى مَعْنَى : وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ لِيَحْصُلَ بِذَلِكَ التَّعَدُّدُ بَعْدَهَا وَقَطَعَهُ عَنْ قَوْلِهِ : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ غَيْرُ لِأَزِمٍ ، بَلْ قَدْ يُذَكَّرُ فِيهَا قِسْمٌ وَاحِدٌ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ لَتَفْصِيلٍ مَا فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ⁽³⁵⁾ . ومنه قوله - تعالى - : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ) حَكَى الْقَوْلَيْنِ ابْنُ جُمُعَةَ الْمَوْصِلِيُّ فِي شَرْحِ الدَّرَّةِ ، وَصَحَّحَ الْأَوَّلَ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي ، وَالنَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ : وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَكُلُّونَ مَعْنَاهُ إِلَى رَبِّهِمْ وَدَلَّ عَلَيْهِ وَالرَّاسِخُونَ⁽³⁶⁾ .

أمّا - ودلالاتها على التوكيد : نقل ابن هشام عن الزمخشري قوله : « أمّا حرف يعطي الكلام فضل توكيد ، تقول : زيدٌ ذاهبٌ ، فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب قلت : أمّا زيدٌ فذاهبٌ ، وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه »⁽³⁷⁾ ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهّمًا يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ . وهذا التفسير مُدَلٌّ لفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط⁽³⁸⁾ ، وهو معنى لم يسبق الزمخشري أحدٌ إلى التنصيص عليه ، كما صرّح ابن هشام في المغني : « وأما التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري »⁽³⁹⁾ .

فهل دلالتها على التوكيد تنافي معنى التفصيل الأنف الذكر؟

الظاهر أنها تدلُّ على التوكيد والتفصيل ؛ لأنَّ تفصيلَ المَجْمَلِ توكيدٌ وتقريرٌ له ، قال شيخ زاده في شرح قواعد الإعراب : « وتأكيد ؛ لأنَّ تفصيلَ المَجْمَلِ يدلُّ على زيادة الاعتناء بشأن المذكور »⁽⁴⁰⁾ . وقد تكون لمجرد التوكيد الخالي عن التفصيل ، كقولك : « أمّا زيدٌ فمنطلقٌ »⁽⁴¹⁾ ، قال الزمخشري : « أمّا » حرف يعطي الكلام فَضْلَ توكيد ، تقول : « زيدٌ ذاهبٌ » فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهبٌ . قلت : « أمّا زيدٌ فذاهبٌ »⁽⁴²⁾ . بيد أن كلام الزمخشري الذي هو مستنبط هذا المعنى ظاهره أن التأكيد لازم لها دلّت على التفصيل أم لا ، وهو منصوص بعضهم ، قال : « أمّا : هي حرف فيه معنى الشرط ، والتوكيد دائماً »⁽⁴³⁾

ماهية ما بعد « أمّا » : من أحكام « أمّا » أنه لا يليها إلا الاسم ، مرفوعاً بالابتداء ، أو منصوباً بفعل بعده . قال ابن الشجري : « ومن أحكامها أنها ؛ أي : أمّا ، لا يليها إلا

الاسم (44) ، مرفوعاً بالابتداء أو منصوباً بفعل بعده ، غير مشغول عنه، وأنّ الفاء تقع بعدها جواباً لها ؛ لتضمّنها معنى الفعل الشرطيّ ولتضمّنها معنى الفعل لم يلاصقها فعل. «(45) ، فمثال ارتفاع الاسم بعدها قوله- تعالى - : (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ) (وَأَمَّا الْعُلَامُ فَكَانَ أَبْوَاهُ مُؤْمِنِينَ) ، (وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ). (46) . ومثال انتصاب الاسم بعدها، قوله تعالى: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) (47)، وعليه فنحو قوله - تعالى- : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكْذِبِينَ فَسُجُودٌ مِنْ حَمِيمٍ وَتَصْلِيَةٌ جَهِيمٍ) (48) . فمشكل ؛ لوقوع غير الاسم مرفوعاً أو منصوباً بعد «أما» .

والجواب عن هذا قول الألويسي : «والمشهور أنّه لا بدّ من لصوق الاسم - ل: (أما) - وهو عند الرّضويّ وجماعة أكثرى لهذه الآية ، والذّاهبون إلى الأوّل قالوا : هي بتقدير فأما المتوفى «إِنْ كَانَ» وتُعقّب بأنّه لا يخفى أنّ التقدير مُستغنى عنه ولا دليل عليه إلا اطّراد الحكم ، ثمّ إنّ كون «أما» قائمة مقام مَهْمَا يَكُنْ أَعْلَى ؛ إذ لا يطرّد في نحو : أما فرئشاً فأنا أفضلها إذ التقدير مَهْمَا ذَكَرْتَ فَرِيشاً فأنا أفضلها، وتأمّام الكلام في هذا المقام يُطلّب من كُتِبِ الْعَرَبِيَّةُ «(49) ، يقول السّمين الحلبي في إعراب قوله - تعالى - : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا) (50) : «لأنّ «أما» لا يليها إلا المبتدأ (51) ، ويجوز أن يتقدّم معمول (ما) بعد الفاء عليها ، مثليّ أمّا كقوله - تعالى - : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (52)

الفصل بين أما والفاء : أوجب النّحاة أن يقع فاصل بين «أما» و«الفاء» الرابطة بين الجواب والشرط (53) ، ولا يقع بين «أما» وفائها جملة تامة مستقلة إلا إن كانت دعاء (54) ، ذلك أنّ الواقع بينهما هو جزء الجزاء ، فلا يكون جملة مستقلة (55) . ثم إن هذه الفاصل تتبعه في كلام العرب فوجدوا أنّه لا يخرج عما يأتي (56)

أ- المبتدأ، نحو: أمّا محمدٌ فيسافرُ ، وقد يستلزم المبتدأ شيئاً يذكر معه ، كما إذا كان اسم موصل نحو قوله - تعالى - : (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا) (57) فإن اسم الموصول يتطلب صلة بعده.

ب - الخبر: نحو: أمّا في المدرسة فخالّد .

ج - الجملة الشرطية وحدها دون جوابها : نحو قوله - تعالى- : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ) (58) ، فقوله: « فَرَوْحٌ » جواب أمّا، وجواب الشرط محذوف وجوباً، استغناء عنه بجواب « أمّا »

د - الاسم المنصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (59) .

هـ - الاسم المعمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: أمّا الضيف فأكرمه، وأمّا الطفيلي فأهنه، ومن هذا قوله - تعالى- : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) (60) . على قراءة نصب « ثمود » ويجب تقدير العامل بعد الفاء ، وقيل : ما دخلت عليه ؛ لئلا يكثر الفاصل بينهما وبين أمّا ؛ فيقال : فهدينا هديناهم.

و- شبه الجملة : « ظرف أو جار ومجرور » المعمول لأمّا — إذا لم يكن هناك عامل غيرها — وذلك لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، نحو: أمّا اليوم فأني كاتبٌ درسي ، (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (61)

واستقرأ عبدالخالق عزيمة (62) هذا الفاصل في القرآن فكان على النحو الآتي :
جاء الفاصل مفعولاً به في قوله - تعالى- : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (63) ، وجاء الفاصل جاراً ومجروراً في قوله - تعالى- : (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (64) وجاء الفاصل جملة شرطية نحو قوله - تعالى- : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذَّبِينَ الضَّالِّينَ فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ) (65) ، وجاء الفاصل مبتدأ وجملة شرطية في قوله تعالى: (فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ) (66) ، وجاء الفاصل مبتدأ اسم موصول ، وبعد صلته جملتان حاليتان، اسمية وفعلية في قوله - تعالى- : (وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى وَهُوَ يَخْشَى فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى) (67)

حذف الفاء أو جواب « أمّا » : لا تحذف الفاء في السّعة إلا مع قولٍ يغني عنه محكيه (68) ، نحو قوله - تعالى- : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) (69) ، أي : فيقال لهم : (أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) . قال الفراء : « أمّا » لا بدّ لها من الفاء جواباً فأين هي ؟

فيقال : إنّها كانت مع قولٍ مضمر ، فلمّا سقط القول سقطت الفاء معه ، والمعنى - والله أعلم - فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ فيقال: أكفرت ، والمعنى - والله أعلم - : فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ فيقال : أكفرتُم فسقطت الفاء مع يقال ، والقول قد يضمّر « (70) .

ونص جماعة، كابن الشجري على أن جواب «أما» الشرطية لا يحذف إلا ضرورة، قال في أماليه: «جواب «أما» لا يحذف في حال السعة والاختيار... فإن قيل: قد جاء حذف جواب «أما» في القرآن في قوله: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) (71)، قيل: إنما جاز ذلك؛ لأن تقدير الجواب: فيقال لهم:

أكفرتم والقول إذا أضمر فهو كالمنطوق به» (72)، وعلى هذه القاعدة الجامعة: (القول إذا أضمر فهو كالمنطوق به) يحمل كل حذف توهم لجواب «أما» في القرآن والنثر. قال الأخفش في معاني القرآن: (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ) (73). أي: فيقال لهم: ألم تكن آياتي تتلى عليكم، ودخلت الفاء لمكان «أما» (74)، والذي يدل على أنها حرف شرط هو لزوم الفاء بعدها، مثال على ذلك: قوله - تعالى -: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا) (75)، وأما كونها حرف تفصيل فهو غالب أحوالها، وأما كونها حرف توكيد فقل من ذكر ذلك إلا الزمخشري فإنه قال: «فائدة «أما» في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول: زيد ذاهب فإذا أردت توكيد ذلك وأنه لا بد ذاهب وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأن منه عزيمة قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه في تفسيرها: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ولهذا التفسير فاندتان كما نقله ابن هشام في المغنى وهما: فائدة بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط.» (76).

وإلى هذا ذهب ابن مالك في ألفيته: (77).

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لَتَلُو تَلُوهَا وَجَوِباً أَلْفَا
وَحَدَفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبْدَا

ويقول صاحب شرح الرضى على الكافية في تأويل «أما زيد فقائم»، إن أصل أما زيد فقائم هو: إن يكن من شيء فزيد قائم؛ أي: إن يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد، ويواصل كلامه مظهراً خلافه لسببويه في تأويل وتفسير هذه المسألة فيقول: وأما، بمعنى (إن)، وأما تفسير سيبويه لقولهم: أما زيد فقائم، بمهما يكن من شيء فزيد قائم، فليس لأن أما بمعنى مهما، وكيف؟، وهذه حرف ومهما اسم لأن معنى مهما يكن من شيء فزيد قائم: إن كان شيء فزيد قائم؛ أي: هو قائم البتة (78).

وجوب اقتران جواب « أمّا » بالفاء : لا يجوز حذف الفاء من جواب « أمّا » إلاّ لضرورة الشعر⁽⁷⁹⁾ ، كقول الشاعر:

فأمّا الصُدُورُ لا صُدُورٍ لجعفرٍ ولكنّ أعجازاً شديداً ضريرها

و لا تحذف الفاء من جواب أمّا إلاّ في ضرورة ، فإنّ التقدير : فلا صدور لجعفرٍ ، والصُدُورُ مبتدأً وجملة لا صُدُورٍ لجعفرٍ ، من اسم لا النافية للجنس وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ، وكقول آخر:

فأمّا القتالُ لا قتالٌ لديكمُ ولكن سيراً في عراضِ المَوَاقِبِ⁽⁸⁰⁾.

جاء في خزنة الأدب : « على أنّ حذف الفاء الدّاخلية على خبر المبتدأ الواقع بعد « أمّا » ضرورة فإنّ « القتال » مبتدأً وجملة « لا قتال لديكم » خبره ، والرّابط العموم الذي في اسم لا «⁽⁸¹⁾»

أمّا : حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل ، القتال : مبتدأ ، لا : نافية للجنس ، قتال : اسم لا النافية للجنس ، مبني على الفتح في محل نصب ، لديكم : لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا النافية ، ولدى : مضاف ، والكاف : ضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة من لا النافية واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، والرّابط بين جملة المبتدأ والخبر ، هو العموم الذي في اسم لا النافية للجنس . وكقوله - عليه الصلاة والسلام - : « أمّا بعدُ : ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله »⁽⁸²⁾ ، ويجوز حذفها إذا كان المقرون بها قولاً محذوفاً كقوله - تعالى - : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ)⁽⁸³⁾ ، أي : فيقال لهم : أكفرتم ، وإليه أشار السيوطي في ألفيته :

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ (وما فِعْلٌ يَلِي هَذَا لِمَعْنَى غُلْمَا)
وَمَا لَتَلُو تَلُوها الزم وَيَشِدُ فِي النثر حذفها بلا قولٍ نُبذ⁽⁸⁴⁾ .

والفاء الواقعة بعد « أمّا » لا يمكن أن تكون عاطفة ؛ إذ لا يجوز عطف الخبر على المبتدأ وليست زائدة وذلك لعدم صحة الاستغناء عنها ، فإذا امتنع ذلك وذا تعين

كونها حرفاً واقعاً في جواب الشرط(85)؛ وإنما وجب اقتران الجواب بالفاء ولم يجزز جزمه وإن كان فعلاً مضارعاً؛ وذلك لأنه لما حذف شرطها فلم تعمل فيه أستقبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط(86).

الوجه الأول: يقول ابن يعيش: وفي أصل الفاء الواقعة في جواب «أمّا» متضمنة معنى الشرط وأدوات الشرط يقع بعدها فعل الشرط ثم الجزاء بعده، فلما حذف فعل الشرط هنا وأدواته وتضمنت «أمّا» معناهما كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما، فلهذا قدموا أحد جزأي الجواب، وجعلوه كالمعوض من فعل الشرط. **الوجه الثاني:** أن الفاء وإن كانت هنا متبوعة غير عاطفة فإن أصلها العطف ومن عادة الفاء، ويستوي في ذلك كونها متبوعة أو عاطفة، ألا تقع في أول الكلام مبتدأة، وأنه لا بد أن يقع قبلها اسم أو فعل، فلو قلنا في مثل هذا المثال: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ، أمّا زيدٌ منطلقٌ، لوقعت الفاء في البداية وليس قبلها أي اسم أو فعل وإنما تقدم عليها حرف فقط وهو «أمّا» فقدم أحد الاسمين بعد الفاء لما حاولوه من إصلاح اللفظ كما ذكرنا أنفاً ليقع قبلها اسم في اللفظ، فيكون الاسم الثاني الذي وقع بعدها تابعاً للاسم الذي وقع قبلها وإن لم يكن معطوفاً عليه في المعنى(87)، والفاء زائدة وإنما هناك زيدة للربط فقط، ولا تقع بين «أمّا» وبين الفاء جملة مستقلة تامة إلا إذا كانت جملة دعائية شريطة أن يتقدم عليها فاصل.

ويجوز الفصل بين «أمّا» ، وبين الفاء المقرونة بجوابها بأحد أمور ستة الأول:(88)

- 1- المبتدأ ، مثل قولك: أمّا زيدٌ فقام.
- 2- الخبر ، مثل : أمّا في الدار فزيدٌ.
- 3- جملة الشرط قوله- تعالي - : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٌ) (89).
- 4- اسم منصوب بالجواب، مثل قوله - تعالي - : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) (90).

- 5- اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: أمّا زيد فاضربه.
- 6- ظرف معمول لـ« أمّا » لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه وللفعل المحذوف نحو : أمّا اليوم فإني ذاهب ، وأمّا في الدار فإن زيداً جالس و« أمّا » هذه تختلف عن « أمّا » المركبة من كلمتين كما في قول الشاعر :

أبا خُرَاشَةَ أَمَا كُنْتَ ذَا نَفْرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ (91)

ومثله قوله - تعالى - : (أَمَادًا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (92)، ونُقِلَ عن الصَّفَارِ أَنَّ الفَصْلَ بَيِّنَ « أَمَا » وبيِّنَ « الفاء » بالخبر قليل (93) ، وأَجْمَلَ المَبْرِدُ الكَلَامَ عَن « أَمَا » فَقَالَ : إِنَّ الكَلَامَ بَعْدَ إِمَّا عَلَى حَالْتِهِ قَبْلَ أَنْ تَدْخَلَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الفَاءِ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ الجِزَاءِ (94)

جملتنا الشرط والجواب لـ : « أَمَا » : « أَمَا » قائمة مقام شرط ، وفعل شرط ومعناها: مهما يكن من أمر، وعلى هذا تكون « أَمَا » أداة الشرط ، وهي في الوقت نفسه فعل الشرط ؛ ولهذا أجاز بعض العلماء تعلق الظرف والجار والمجرور بها . ولا يلي « أَمَا » فعل لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط ، فلو ذكر بعدها فعل مباشر لتوهم ؛ لأنه فعل الشرط ، ولم يعلم قيامها مقامه أي : مقام فعل الشرط (95) .

وإذا عرفنا جملة الشرط ، وأنها مدغمة في « أَمَا » فمن البديهي معرفة الجواب ؛ أي : جواب الشرط دون صعوبة ، وهي الجملة الواقعة بعد « أَمَا » مع مبتدئها وخبرها ، وهي دائماً مقترنة بالفاء إما لفظاً أو تقديراً ، شريطة أن يكون المحذوف إذا حذف الفاء قولاً ، ونيابة « أَمَا » عن « مَهْمَا » وعن فعل الشرط أو قيامها مقامها تكون هذه النيابة في المعنى فقط ، وأما في الإعراب فلا تظهر ، ومهما يكن من شيء فإن الجملة المقترنة بالفاء في محل رفع خبر للمبتدأ مع خبرها لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جواب شرط وأما حكم جملة الشرط فمعروف إذ لم يكن لها أي أثر في الظاهر .

حكم « أَمَا » وحكم الشرط والجواب : و « أَمَا » حرف شرط وتفصيل وتوكيد غير جازم (96) ، وهي مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها حرف والحروف كلها مبنية يقول ابن مالك: « وكل حرف مستحق للبناء » وبنيت على السكون ؛ لأنها أصل البناء ، ولم تبين على إحدى الحركات الثلاثة الكسرة ، والضمة ، والفتحة . ويأتي بعد « أَمَا » مبتدأ وخبر هذا المبتدأ هو الجملة الواقعة بعده ، وتكون مقترنة بالفاء دائماً ، والاسم الواقع بعدها فهو إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً ، فإن أتى بعدها مرفوع تعين كونه مبتدأ مرفوعاً على الابتداء محلاً أو لفظاً أو تقديراً ، ومجيئه بعدها مرفوعاً هو الأكثر فإن كان غير ذلك ، بأن كان مجروراً أو ظرفاً أو منصوباً ، وهو سماعي وليس بقياسي . وللعلماء في ذلك آراء ومذاهب شتى نوجزها فيما يلي:

ذكر ابن هشام أن نصب الاسم بعدها مسموع من العرب وليس بقياس ، وأوّل مثل هذه المسموعات بتأويلات وتفسيرات منها: أنّ الاسم المنصوب بعدها على حدّ تعبيره منصوب على أنّه مفعول به لفعل محذوف فقولك مثلاً: «أمّا العبيد فذو عبيد» بالنصب فهو عنده في تأويل «مهما ذكرت العبيد فذو عبيد» وقيل : إنّه منصوب على أنّه مفعول مطلق معمول للواقع بعد الفاء ، وقيل : إنّه مفعول لأجله إن كان معرفاً وإلاّ فمنصوب على الحال ، ومنها : أن «أمّا» ليست العاملة ، إذ لا يعمل الحرف في المفعول ومنها - أيضاً - : أنه يجوز : أمّا زيدا فإني أكرم ، على تقدير العامل للمحذوف (97) ، وأجاز بعضهم : أمّا زيدا فأنا ضاربٌ على نصب «زيداً» بـ «ضارب» ، وإن كان ما بعد الفاء لا يعمل على ما قبله ، ولكنه جاز هذا ؛ لأنّ الفاء هنا في نية التقديم على جميع ما قبلها ، وجائز عند أبي العباس : أمّا زيدا فإني ضاربٌ على أن يكون زيدا منصوباً بـ «ضارب» وفيه بعد واستغرب ؛ لأن «إن» لا يعمل ما بعدها على ما قبلها (98) .

واختلفت العلماء في جواز تعلق شبه الجملة «الظرف والجار والمجرور» تعلقهما بها، في مثل قولك : أمّا اليوم فإني ذاهبٌ ، أمّا في الدار فإنّ زيدا جالسٌ ، فقال قوم : يجوز أن يتعلّق بها الظرف والجار والمجرور، وخالف في ذلك المبرد والفراء وابن درستويه ، فأجازوا أن يكون معمولاً لخبر «إن» (99) .

فالاسم الواقع بعد «أمّا» له أمران :

الأمر الأوّل - أن يتكرر ذكره بعد الفاء وذلك كالمصدر المكرر مثل : أمّا علماً فعالمٌ ، وكالصفة التي تكرر لفظها بعد الفاء ، مثل قولك : أمّا صديقاً مصافياً فليس بصديق ، وأمّا علماً فعالمٌ .

الأمر الثاني - غير ذلك مثل : أمّا البصرة فلا بصرة لك ، وأمّا أبوك فلا أبا لك وأمّا العبيد فذو عبيد وأمّا زيد فقد قام زيد .

ويجب عند الحجازيين نصب كل من المصدر والصفة المكررين ، وهو المختار عند بني تميم ويجب رفع المصدر المعرف عند بني تميم ، والأرجح عندهم جواز النصب والرفع فيه ، وأجاز الحجازيون فيه الرفع والنصب ، واتفق كلا الفريقين بنو تميم وأهل الحجاز على رفع المعرف من الوصف بلا خلاف مذكور في ذلك ، وماعدا ذلك أي : غير المصدر والوصف فهو مرفوع أيضاً بدون خلاف ، سواء أكان معرفاً أم منكرأ ، والمرفوع في جميع ما ذكر مرفوع على الابتداء عند الحجازيين (100) .

وأما النصب فذكر سيبويه أنه منصوب على المفعولية عند الحجازيين وهو خاص في المصدر معرّفاً كان أم منكرًا وقال سيبويه رحمه الله : « وينصب المنكر على الحال عند بنى تميم ، وأما العامل فيه فهو إمّا محذوف مقدر قبله ، كما تقول : في أمّا علماً فعالما : مهما تذكر زيدا فهو عالم أو المذكور بعده أي : عالم فيكون حالا مؤكدة » ، وقال سيبويه أيضاً : وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ والعاثد في هذه الحالة محذوف⁽¹⁰¹⁾ معاني « أمّا » والفرق بينها وبين غيرها : نفرق فيما يلي بين « أمّا » الاستفتاحية المخففة ، و« أمّا » المشددة التفصيلية ، و« أمّا » التوكيدية ، و« أمّا » المركبة من حرفين ، وهي مشددة ، وتفريق بين هذه لا يعني إلا مجرد ذكر الفروق الموجودة بينها دون الدخول في تفصيلات غير مطلوبة ؛ إذ لسنا على مجالها ، ونوجز الكلام فرقا بين هذه فيما يلي : « أمّا » الاستفتاحية هي : حرف استفتاح وتنبيه ، وهي من حيث الاصطلاح : حرف استفتاح بمنزلة « إلا » ويكثر مجيؤها قبل القسم قال الشاعر :

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر⁽¹⁰²⁾ .

وهي : مخففة ، وقد تكون بمعنى حقاً ، وأمّا « أمّا » التفصيلية فهي : حرف شرط متضمن معنى التفصيل ، نحو قوله - تعالى - : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) . وأمّا « أمّا » التوكيدية فهي : في الحقيقة نفس « أمّا » التفصيلية الشرطية ، غير أنها تفيد في بعض الأحيان معنى التوكيد ، مثال على ذلك : أمّا فؤاد فمنطلق ، أي : لا محالة منطلق⁽¹⁰³⁾ . و« أمّا » المركبة فهي : على نوعين : مركبة من همزة الاستفهام و « ما » النافية ومركبة من كلمتين هذه الأخيرة مبحثها في باب « كان » ، وتكون نائبة عن كان المحذوفة ، وإليها أشار ابن مالك :

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا ارْتِكِبُ كَمِثْلِ : أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبُ⁽¹⁰⁴⁾

ومثال « أمّا » المركبة من همزة الاستفهام و« ما » النافية : أمّا تزورنا ؟ بمعنى : ألا تزورنا ؟ و (ما) هذه لا عمل لها ، ومثال الثانية قول الشاعر :

أبا خَرَّاشَةَ أَمَّا كُنْتُ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُّعُ 105

وهذه الأنواع لسنا على بابها ، وإنّما ذكرت للتشابه الموجود بينها ولتوضيح الفروق بينها ، والذي يهمنا هنا هو « أمّا » الشرطية فقط التي تفيد معنى التوكيد ، والتفصيل ، والشرط ، النائبة عن « مهما » وفعل الشرط .

الخاتمة :

ففي ختام هذه الورقة البحثية ، والتي حاولنا من خلالها تبيان الأداة « أمّا » الشرطية ، وتفصيلها في اللغة العربية ، وجمع ما أمكن من أشتاتها ولا ندّعي استيعاب كل جوانب الموضوع ، والنّفاذ إلى جميع دقائقه ، بل نرجو من الله العليّ القدير أن نكون وقفنا لإبراز أهمّ ما يتعلق به لطلبة العلم ، ومما خلّصت إليه الدراسة :

- 1- أنّها حرف تضمن معنى الشرط ، وعليه فلا بد من مجيء جملة الجواب بعدها، وإلّا كان الكلام هزياً ضعيفاً يفتقر إلى إتمام المعنى .
 - 2- اختلاف العلماء في كونها حرف كامل أم أنّها مركبة من حرفين، فذهب ثعلب ومن بعده المرادي إلى أنّها مركبة من حرفين، هما: إن و ما، بينما يرى جمهور النحاة أنّها حرف واحد، وحجّتهم أنّ الأصل في كلام العرب البساطة.
 - 3- أكد بعض النحاة إلى أنّها حرف شرط ، بينما يرى السيرافي بأنّها حرف جزاء.
 - 4- فسر أغلب النحاة - وعلى رأسهم سيبويه والمبرد - معناها بأنّه (مهما يكن من شيء) .
 - 5- لا يجوز الفصل بين أمّا وبين الفاء بجملة تامة مستقلة إلا بجملة دعائية ؛ لأنّ الواقع بينهما هو جزء الجزاء، أمّا الأسماء فقد أجاز النحاة وقوعها .
 - 6- الأصل في جواب (أمّا) أن يقترن بالفاء، إذ لا بد من ذكر الفاء بعدها، ولكن يجوز حذفها مع قول يعني عن محكيه.
- قد يقول قائل: لقد عرفنا جملة جواب الشرط ، وهي واضحة مقترنة بالفاء، فأين جملة الشرط ، أليس للشرط جملتان ، فأين الأولى؟! والجواب هو ما ذكره النحاة بفهمهم العميق لمعناها على أنّها تضمنت حرف الشرط وجملة الشرط ، إذن : هي قائمة مقام الشرط . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين -

الهوامش :

- 1 - معجم العين للفراهيدي: 436/8، تح: مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، د. طبت.
- 2 - لسان العرب لابن منظور: 139/1، تح: عبدالله علي الكبير، وآخرون، دار المعارف، القاهرة ، د. طبت.
- 3 - الإقتان في علوم القرآن للسيوطي: 165/2، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، ط/1 ، 1387هـ/1967م.
- 4 - ينظر: أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي ، 130/3 ، تح: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط/1 ، 1412هـ/1992م.
- 5 - مغني اللبيب لابن هشام: 56-55/1، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث ، بيروت ، لبنان، د. طبت. وشرح الدماميني على مغني اللبيب للدماميني: 223/1 ، تح : أحمد عزو عناية ، مؤسسة التاريخ العربي، ط/1 ، 1428هـ /2007م.
- 6- ديوان عمر بن أبي ربيعة: 92، تح : بشير يموت ، المطبعة الوطنية ، بيروت ، لبنان ط/1 ، 1353هـ /1934م.
- 7 - كتاب الأزهية في علم الحروف ، للهروي: 144 ، تح : عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط/2 ، 1413هـ/1993م.
- 8 - الجنى الداني في حروف المعاني ، للمراذي : 523 ، تح: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط/1، 1413هـ/1992م.
- 9 - كتاب الأزهية في علم الحروف : 146.
- 10 - ديوان العباس بن مرداس السلمي: 106، تح : يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط/1 ، 1412هـ/1992م.
- 11 - ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام: 185-186 ، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، 1424هـ/2004م .
- 12 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي : 478/2 ، تح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط/1 ، 1418هـ/1998م.
- 13 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام: 209/4، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، 1425هـ/2004م.
- 14 - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل لابن عقيل): 233/3 ، تح : محمد كامل بركات ، دار المدني ، جدة 1405هـ/1984م.
- 15 - مغني اللبيب : 664/2.
- 16 - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: 4 / 1893 ، تح: رجب عثمان محمد ، ورمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط/1 ، 141هـ /1998م.
- 17 - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف : 4509/9، تح : علي محمد فاخر ، وآخرون ، دار السلام القاهرة ، ط/1 ، 1428هـ/2007م.
- 18 - شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري: 12/1، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ط/1 ، 1374هـ/1954م.
- وينظر : شرح الدماميني : 229/1.
- 19 - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 11/9، تح : مجموعة من العلماء ، إدارة المطابع المنيرية ، مصر ، د. طبت.

- 20 - ينظر: ارتشاف الضرب: 1893/4 .
- 21 - ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 271/2، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1429هـ/2008م .
- 22 - الكتاب لسيبويه: 235/4، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1402هـ/1982م.
- 23 - الجنى الداني: 522 .
- 24 - المقتضب للمبرد: 352/2، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف، د.ب.ط، 1415هـ/1994م.
- 25 - ينظر: شرح الأشموني: 606/3.
- 26 - شرح الكافية الشافية، لابن مالك: 1646/3، تح: عبدالمنعم أحمد هريدي، المملكة العربية السعودية، دار المأمون للتراث، ط/1، 1402هـ/1982م.
- 27 - شرح الرضي على الكافية: 469/4، تح: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، بنغازي، ط/2، 1996م.
- 28 - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 763/2، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط/1، 1424هـ/2003م.
- 29 - ينظر: مغني اللبيب: 57/1.
- 30 - الكهف: 79-82.
- 31 - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: 234/3، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، د.ب.ط 1405هـ/1984م. والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: 260/2، تح: موسى بناي العليبي، مطبعة العاني، بغداد، د.ب.ط، 1402هـ/1982م.
- 32 - الجنى الداني: 522.
- 33 - المساعد على تسهيل الفوائد: 233/3
- 34 - آل عمران: 7
- 35 - الإيضاح في شرح المفصل: 260/2.
- 36 - البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 215/4، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط/1، 1410هـ/1990م .
- 37 - أوضح المسالك: 211/4.
- 38 - ينظر: مغني اللبيب: 57/1.
- 39 - شرح الدماميني: 229/1.
- 40 - شرح قواعد الإعراب، للشيخ زادة: 173/1، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، د.ب.ط.
- 41 - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 233-234 /2 .
- 42 - شرح الدماميني: 229/1.
- 43 - الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي: 199/2، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط/2 1415هـ/1995م.
- 44 - وفي مشكل إعراب القرآن لمكي: 254/2، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط/1، 1424هـ/2003م. قوله: « وَلَا يَلِيَّ » « أَمَا » إِلَّا الْأَسْمَاءُ وَالْجَمَلُ وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ وَكَانَ حَقًّا أَنْ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ لِلشَّرْطِ الَّذِي فِيهَا لَكِنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ فِعْلِ لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَالْأَمْرُ كَذَا وَكَذَا فَلَمَّا نَابَتْ بِنَفْسِهَا عَنِ فِعْلِ وَالْفِعْلُ لَا يَلِيهِ فِعْلٌ أَمْتَنَعَ أَنْ يَلِيهَا الْفِعْلُ وَوَلِيهَا الْإِسْمُ أَوْ الْجَمَلُ »
- 45 - أمالي ابن الشجري: 131/3.
- 46 - الكهف: 82.

- 47 - الضحى 9-10
 48 - الواقعة: 88-94 .
 49 - روح المعاني للألوسي: 159/27-160 ، دار إحياء التراث، بيروت ، لبنان، د.ط.ت.
 50 - البقرة : 26 .
 51 - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبي: 1/175، تحقيق : علي محمد معوض وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط/1، 1414هـ/1994م
 52 - الضحى: 8.
 53 - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 237/3.
 54 - ينظر: الجنى الداني : 524.
 55 - ينظر: شرح الرضي : 4/469.
 56 - ينظر : مغني اللبيب : 1/57.
 57 - البقرة: 26 .
 58 - الواقعة 87 – 88 .
 59 - الضحى : 9 .
 60 - فصلت : 17
 61 - الضحى: 11 .
 62 - دراسات لأسلوب القرآن الكريم محمد عبد الخالق عضيمة: 421/1، دار الحديث ، القاهرة ، د.ط.ت.
 63 - الضحى : 9 .
 64 - الضحى : 11.
 65 - الواقعة : 88-92 .
 66 - الفجر : 15 .
 67 - عبس : 8-10 .
 68 - ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : 3/236.
 69 - آل عمران : 106
 70 - معاني القرآن للفراء: 1/228، عالم الكتب ،بيروت ،لبنان ، ط/3، 1403هـ /1983م.
 71 - آل عمران : 106 .
 72 - أمالي ابن الشجري: 2/119 .
 73 - الجاثية : 31 .
 74 - معاني القرآن للأخفش: 2/518 ،تح: هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط/1، 1411هـ/1990 .
 75 - البقرة : 26 .
 76 - ينظر :مغني اللبيب : 1/57.
 77 - ألفية ابن مالك في النحو والصرف: 161 ، دار السلام ، القاهرة ، ط/2 ، 1422هـ/2003م.
 78 - ينظر: شرح الرضي : 4/466 – 469 .
 79 - ينظر: شرح المفصل : 9/11 – 12 .
 80 - ديوان الحارث بن خالد المخزومي: 45،تح: يحي الجبوري، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ط/1392، 1972م.
 81 - خزانة الأدب ولب لباب العرب ، للبيدادي : 1/452 ، تح: عبد السلام محمد هارون ، ط/1 ، 1403هـ/1983م

- 82 - أخرجه البخاري في صحيحه: 839/2. (كتاب البيوع)
83 - أل عمران : 106
84 - ينظر: ألفية السيوطي النحوية: 44، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د. ط. ب.
85 - ينظر: مغني اللبيب: 56/1.
86 - ينظر: شرح الرضى : 469 / 4.
87 - ينظر: شرح المفصل : 11/ 9.
88 - ينظر: شرح الأشموني عل ألفية ابن مالك : 607/3 ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، ط/ 1، 1375هـ/1955م.
89 - الواقعة : 89.
90 - الضحى: 109.
91 - ديوان العباس بن مرداس السلمي : 106.
92 - النمل : 84.
93 - ينظر: الجنى الدّاني : 525.
94 - ينظر: المقتضب : 27/ 3.
95 - ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري: 544/1 ، تح : رشيد بلحبيب ، المملكة المغربية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ط/ 1 ، 1420 هـ / 1999م.
96 - ينظر : مغني اللبيب : 56/1.
97 - ينظر: مغني اللبيب : 58/1 — 59.
98 - ينظر : شرح المفصل : 11/9.
99 - ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي: 107/3، دار الشروق العربي، بيروت، ط/3، د. ب.
100 - ينظر: شرح الرضى: 468/ 4.
101 - ينظر: الكتاب : 384/1 — 387 .
102 - البيت لأبي صخر الهذليّ في شرح الحماسة لأبي تمام المرزوقي : 1231/4 ، تحقيق : أحمد أمين ، عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط/ 1 ، 1411هـ/1991م.
103 - ينظر: مغني اللبيب : 56/1 — 58.
104 - ألفية ابن مالك في النحو والصرف: 42.
105 - ديوان العباس بن مرداس السلمي : 106.